



في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ أَلقت الكاتبة الهندية الكبيرة أرونداتي روي خطاباً بمناسبة تسلمها «جائزة سيدني للسلام». وقد رأت الآراب أن تنقل هذا الخطاب الهام إلى العربية، لواحدة من أبرز الكاتبات المناهضات للظلم؛ مع الإشارة إلى خلاف هيئة تحريرها مع موقفها من المقاومة المسلحة ومن المقاطعة. فالمقاومة المسلحة ليست بالضرورة إرهاباً، وأما مقاطعة داعمي الاحتلال فليست في رأينا بديلاً عن أشكال النضال الأخرى كما تقترح روي، بل متمم لها وإشراك لأوسع فئات الشعب في عملية التحرير.

سلام؟

خطاب أرونداتي روي بمناسبة نيلها جائزة سيدني للسلام

ترجمة: سماح إدريس

قالوا: «لِمَ يُعطونها إلى أكبر مسببة مشاكل نعرفها؟ لِمَ يُخبرهم أحد أنك لا تملكين في جسدك ذرةً سلاماً واحدة؟» وأكثر ما أذكره هو التالي: «عزيزتي أرونداتي، مثاً هُني جائزة سيدني للسلام؟ أكانت ثمة حربٌ في سيدني؟ وسأعدت أنتِ في وقفها؟!»

شخصياً، أنا مبتهجةٌ جداً بالحصولِ على «جائزة سيدني للسلام». غير أن عليّ أن أقبلها بوصفها جائزةً أدبيةً تكريم كاتبةً على كتابتها؛ فحالاتاً للفضائل الكثيرة المنسوبة إليّ خطأً، فإنني لست ناشطة، ولا زعيمةً لأية حركة شعبية، ولست بالتأكد «صوت من لا صوت لهم» (ونحن نعلم طبعاً أن ليس ثمة شيء اسمه «من لا صوت لهم»، بل هناك فقط من يُخرسون عمداً أو يؤثروا ألا يُسمَعوا). أنا كاتبةٌ لا تستطيع أن تزعم أنها تمثل أحداً إلا نفسها. إذن، ستكون وقاحةً من قلبي أن أقول إنني أقبل هذه الجائزة نيابةً عن المشاركين في نضال المستضعفين والمحرومين

رسمي الآن: إن «مؤسسة سيدني للسلام» غارقةٌ الأمر حتى أنذيتها في المقامرة والمجازفة المحسوبة. ففي العام الماضي اختارت، وبكل شجاعة، الدكتورة حنان عشراوي من فلسطين لتتال جائزة سيدني للسلام. وكان ذلك لم يكف، فقامت هذه السنة أيضاً واختارتني أنا... من بين كل الناس في العالم!

لكنّ بودي أن أحتج. فمصادري تُعلمني أن الدكتورة عشراوي حظيت بطابور احتجاجٍ خصيصاً لها. وهذا عملٌ تمييزي. وأني أطالب بمعاملةٍ متساويةٍ لكل الحاصلين على جوائز السلام. فهل أستطيع أن أطلب رسمياً من «مؤسسة سيدني» أن تنظم طابور احتجاجٍ ضدي بعد هذه المحاضرة؟ لقد سمعت أن ذلك لن يكون أمراً صعباً؛ وإذا كان الوقت ضيقاً لتنظيمه اليوم، فإن غداً يلائمني بالدرجة نفسها!

حين أعلنت «جائزة سيدني للسلام» هذا العام، تعرّضت لبعض الملاحظات الخبيثة جداً من أشخاص يعرفونني جيداً. فقد

ضدّ الأتوياء - وإن كنتُ أرغبُ في ذلك القول. ولكن، أستطيع القول إنني أقبل الجائزة بوصفها تعبيراً عن تضامن «مؤسسة سيدني للسلام» مع نمطٍ من السياسة، ونمطٍ من النظرة إلى العالم، يحظيان بتأييد ملايين منّا حول العالم؟

قد يبدو مفارقةً لأذعة أن تُمنح جائزة السلام لواحدةٍ تُقضي معظم أوقاتها: وهي تفكر في استراتيجيات للمقاومة وتخطط للتشويش على السلام المزعوم. عليكم أن تتذكروا أنني من بلاد إقطاعية في الأساس - وليس هناك إلا أمور قليلة أكثر إزعاجاً من «السلام» الإقطاعي. أحياناً ثمة حقيقة في الكليشيهات القديمة: حقاً، لا يُمكن أن يكون سلامٌ حقيقيٌّ من دون عدالة؛ ومن دون مقاومة، لن تكون عدالة.

اليوم، ليست العدالة وحدها هي التي تتعرض للهجوم، بل فكرة العدالة ذاتها. إن الهجوم على فئات المجتمع الهشة الضعيفة لهو من الشمول والوحشية والذكاء معاً - هجومٌ يشمل كل شيء ولكنه ذو هدفٍ محدد، ووحشي بشكل صريح، ولكنه مكرّر إلى درجة لا تصدق - بحيث إن جرائته المطلقة قوّضت شيئاً فشيئاً من مفهومنا للعدالة. فلقد دفعنا إلى أن نُخفض أبصارنا، وأن نقلص توقعاتنا. وحتى في أوساط أصحاب النوايا الحسنة، فإن مفهوم «العدالة» الرائع الشاسع يتم استبداله تدريجاً بخطاب «حقوق الإنسان» - وهو خطابٌ مبتورٌ وأشدُّ هشاشةً بكثيرٍ [من مفهوم العدالة].

لو تأملت ذلك فيسترون أنه انزياحٌ مربعٌ في النموذج. الفارق هو أن مفهومي «المساواة» و«التكافؤ» قد نُزعا واقتلعا من المعادلة. إنها عملية استنزاف. فقد بتنا نبدأ، لاشعورياً تقريباً، نفكر في العدالة للأغنياء، وفي حقوق الإنسان للفقراء؛ العدالة لعالم الشركات، وحقوق الإنسان لضحاياها؛ العدالة للاميركيين، وحقوق الإنسان للأفغان والعراقيين؛ العدالة للطوائف الهندية المغلقة العليا، وحقوق الإنسان (يا ليت!) للداليين والأديفاسيين؛ العدالة للأستراليين البيض، وحقوق الإنسان لسكان أستراليا الأصليين والمهاجرين (بل وهذا نفسه لا يتحقق في معظم الأحيان).

لقد غدا أكثر من واضح أن انتهاك حقوق الإنسان هو جزء أساسي ومتأصل من عملية فرض بنية سياسية واقتصادية قاهرة وظالمة على العالم. فمن دون انتهاك حقوق الإنسان على مجال هائل، سيبقى المشروع النيوليبرالي في الإطار الحالم للنظرية. غير أنه يتم تصوير «انتهاكات حقوق الإنسان» وعلى نحو متزايد، وكأنها نتيجة مؤسفة وعرضية تقريباً لنظام سياسي واقتصادي كان سيكون مقبولاً لولا تلك الانتهاكات، وكان هذه الأخيرة مشكلةً صغيرةً تُمكن إزالتها بعناية إضافية قليلةً تبذلها بعض المنظمات غير الحكومية. وهذا يفسر لماذا يُنظر إلى

«محترفي حقوق الإنسان» في المناطق ذات الأزمات الحادة - ككشمير والعراق مثلاً - بشيء من الشبهة. فكثيراً من حركات المقاومة في البلدان الفقيرة، والتي تقايل الظلم الهائل وتشكك في المبادئ الضمنية لتعريف «التحرير» و«التنمية»، تعتبر المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مبشرين معاصرين جاؤوا ليُنزعوا القشرة القبيحة عن وجه الإمبريالية، من أجل تسكين الغضب السياسي [الشعبي] والمحافظة على الوضع القائم.

لم تمض إلا بضعة أسابيع على قرار غالبية الأستراليين إعادة انتخاب رئيس الوزراء جون هاورد، الذي - من بين أمور أخرى - قاد أستراليا إلى المشاركة في الاجتياح اللاشعري للعراق واحتلاله. ومن المؤكد أن التاريخ سوف يسجل اجتياح العراق بوصفه واحدةً من أجبن الحروب التي خيضت على الإطلاق. فقد كانت حرباً طوّقت فيها عصابة من الدول الغنية، والمسليحة بما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير العالم عدة مرات، دولة فقيرة، متهمّة إياها خطأً بامتلاكها أسلحة نووية، فاستخدمت الأمم المتحدة لإجبارها على نزع سلاحها، ثم عزّتها، واحتلتها، وهي اليوم في صدد بيعها!

« عن العراق لا لأن الجميع يتحدثون عنه (وذلك، أجدت للأسف، على حساب أهوال تنكشف وسط الظلام في أماكن أخرى)، بل لأنه علامة على الآتي. فالعراق يشير إلى بداية دورة جديدة. إنه يقدم لنا فرصة لنرى كيف تعمل العصابة العسكرية - الشركات التي باتت معروفة باسم «الإمبراطورية». ذلك أن الفعّازات في «العراق الجديد» قد نُزعت تماماً.

فالحال أنه مع اشتداد المعركة من أجل السيطرة على مصادر العالم، تقوم الكولونيالية الاقتصادية - عبر العدوان العسكري الرسمي - بالعودة إلى مسرح الأحداث. وما العراق إلا تنويجٌ منطقيٌ لعملية العولة الشركانية، حيث انصهرت النيوكولونيالية بالنيوليبرالية. وإن تمكنا من اختلاس النظر إلى ما وراء ستارة الدم، لمنا المداولات العديمة الرحمة التي تجري خلفها. ولكن لتحدث أولاً، وبإيجاز، عما يجري على خشبة المسرح نفسها.

ففي العالم ١٩٩١ شنّ الرئيس الأميركي جورج بوش الأب «عملية عاصفة الصحراء». فقُتل عشرات آلاف العراقيين في هذه الحرب. وقُصفت حقول العراق بأكثر من ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب، أحدثت ازدياداً في حالات السرطان لدى الأطفال بلغ أربعة أضعاف ما كانت عليه الحال من قبل. وطوال أكثر من ثلاثة عشر عاماً عاش أربعة وعشرون مليون عراقي في «منطقة عسكرية»، وحُرّموا الطعام والدواء والماء النظيف. فلنتذكر، في خضمّ السّعار الجاري حول الانتخابات الأميركية*، أن مستويات الوحشية لم تتأثر بالتبدل في هوية

* - هذه المحاضرة أقيمت في تشرين الثاني ٢٠٠٤، أي قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية. (المترجم)

ساكني البيت الأبيض - أديموقراطيين كانوا [كليتتون] أمّ جمهوريين [بوش الأب والابن]. وقد مات نصف مليون طفل عراقي بسبب نظام العقوبات الاقتصادية الذي مهّد لـ «عملية الصّدْم والترويع»

وفي حين كان هناك، حتى الأمس القريب، سجلٌ دقيقٌ بعدد الجنود الأميركيين الذين قُصّوا، فإنّه لم تكن لدينا أية فكرة عن عدد العراقيين الذين قُتلوا. فالجنرال الأميركي تومي فرانكس قال: «إننا لا نحسب عدد الجثث» (ويُقصد الجثث العراقية). وكان بإمكانه أن يضيف: «ولا نحسب حساباً لاتفاقيات جنيف أيضاً!» لكنّ هناك دراسةٌ جديدةٌ مفصلة، سرّعت إنجازها مجلة لانسيت الطبيّة وخضعت لمراجعة لجنة محكمة، تقدّر أنّ مئة ألف عراقي قُصّوا منذ اجتياح عام ٢٠٠٣. وهذا العدد يساوي مئة قاعة مليئة بالناس، مثل هذه القاعة: مئة قاعة مليئة بالأصدقاء والأهل والإخوة والأخوات والزملاء والأحبة، مثلكم. الفرق هو أنّه ليس بيننا اليوم أطفالٌ كثر - ودعونا لا ننسَ أطفال العراق. تقنياً، يُسمّى حمّام الدم ذلك «قصفاً دقيقاً»: غير أنّه في اللغة العادية يُسمّى مجزرةً.

معظم ما أوردناه بات معلوماً اليوم. ولذلك فإنّ من يؤيّدون الغزو ويتخبّون الغزاة لا يستطيعون اللواذ بالجهل، بل عليهم أن يؤمنوا حقاً بأنّ هذه الوحشية المألّحية خيرةٌ وعادلة، أو أنّها - في الحد الأدنى - مقبولة لكونها في صالحهم.

وهكذا يتحكّم العالم «المتحضّر» و«الحديث»، الذي بُني بكّد على إرث من الإبادة الجماعية والعبودية والكولونيالية، في معظم نطق العام، ومعظم أسلحة العالم، ومعظم أموال العالم، ومعظم وسائل إعلام العالم - إعلام الشركات الضالغ [في الحرب] حيث تُستبدل عقيدة «التعبير الحر» بعقيدة «التعبير الحر» إن كنت توافق.»

لقد قال رئيس مفتّشي الأمم المتحدة هانس بليكس إنّّه لم يجد أي دليل على الأسلحة النووية في العراق. كلّ تنفّة دليل أُبرزتها حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا تبين أنّها كاذبة - أكانت تقارير عن شراء صدام حسين للأورانيوم من النيجر، أم تقريراً صاغته المخابرات البريطانية واكتُشف [فيما بعد] أنّه منحول من أطروحة دكتوراه قديمة لأحد التلاميذ. ومع ذلك، وفي الأيام التي مهّدت للحرب، راحت الجرائد ومحطات التلفزة الأكثر «احتراماً» في الولايات المتحدة تُبرز في عناوينها العريضة، يوماً بعد يوم، «الدليل» على ترسانة العراق النووية. ولكن اتّضح اليوم أنّ مصدر «الدليل» المفبرك عن ترسانة العراق النووية هو أحمد الشلّبي، الذي كان - شأنه شأن الجنرال سوهارتو في

أندونيسيا، والجنرال بينوشييه في التشيلي، وشاه إيران، والطالبان، وصدّام حسين نفسه طبعاً - يتلقّى ملايين الدولارات من «الأصدقاء الطيبين»: المخابرات المركزية الأميركية CIA.

وهكذا قُصفت بلادٌ بأكملها إلى عالم النسيان. صحيح أنّ بعض تمتمات اعتذار سُمعت [من قبيل]: «عذراً لما حصل يا شباب، غير أنّ علينا حقاً أن نُكمل الطريق. وهناك إشاعات طازجة عن وجود أسلحة نووية في أيران [أي إيران كما يُلفظها بوش وأضرابه - الأراب] وسورية». ولكن احزروا من كان يكتب التقارير عن هذه الشائعات الطازجة؟ إنهم المرسلون أنفسهم الذي أتجوا «الأخبار الخاطفة» الكاذبة عن العراق: «الفريق ألف» الضالغ ضلوعاً خطيراً في سائر المعارك*.

لقد كان على رئيس قناة BBC البريطانية أن يتنحى عن منصبه. وانتحر رجلٌ آخر لأنّ أحد مراسلي هذه القناة اتهم إدارة بوش بجعل التقارير المخابراتية عن برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل «مثيراً» (sexy). غير أنّ رئيس حكومة بريطانيا [توني بليز] احتفظ بمنصبه، مع أنّ حكومته فعلت أكثر بكثير من مجرد جعل التقارير المخابراتية «سكّسي». فهذه الحكومة مسؤولة عن الاجتياح اللاشعري لبلد، وعن قتل شعبه قتلاً جماعياً!

إنّ زائري أستراليا، من أمثالي، يتوقّع منهم أن يجيبوا عن السؤال التالي حين يملأون طلبات التأشيرة: «هل سبق أن ارتكبت، أو تورطت في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسان أو ضدّ حقوق الإنسان؟» فهل سيحصل جورج بوش وتوني بليز على تأشيرتي دخول إلى أستراليا؟ الحقّ أنّه ينبغي بالتأكيد، بموجب أحكام القانون الدولي، أن يَضنّفا مجرمي حرب.

ولكنّه سيكون من السذاجة أن نتصوّر أنّ العالم سَيَتغيّر إن أزيحنا عن منصبيهما. والمأساة هي أنّ مناقسيهما السياسيين لا يعترضون اعتراضاً جاداً على سياساتهما. والصّخب والحدّة في حملة الانتخابات الأميركية الأخيرة تمحّوا حول من سيكون «القائد الأعلى» الأفضل، ومن سيكون مديراً أكثر فعاليةً للإمبراطورية الأميركية. إنّ الديموقراطية لم تُعدّ تقدّم للناخبين خيارات حقيقية، وإنّما خياراً خداعاً فقط.

وعلى الرغم من عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، فقد كُشف «دليل» مذهلٌ جديد أنّ صدام حسين كان يخطّط لبرنامج أسلحة (مثلما كنت أخطّط للفوز بميدالية ذهبية في السباحة المتزامنة)!** شكراً للآلهة على عقيدة «الضرية

* - المعلوم أنّ بعض المرسلين الأميركيين كانوا يرافقون الجنود أثناء الحرب على العراق. وهو ما عُرف بظاهرة الـ embedded reporters. وهم حرفياً «المرسلون المطمورون [داخل الكليات أو الطائرات العسكرية الأميركية]». وأما «الفريق ألف» فيُحيل على مسلسل تلفزيوني أمريكي (The A-Team)

كان يُعرض بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ ويتحدّث عن مجموعة من الأشخاص الأخيار الذين يساعدون الضعفاء. (المترجم)

** - سباحة تتزامن مع الموسيقى. (المترجم)

الوقائية»! والله يعلم أية أفكار شريرة أخرى كان صدام يُضمرها - من مثل إرسال «تامپاكس» [فُوط صحفية للإناث] بالبريد إلى أعضاء مجلس الشيوخ الأميركيين، أو إطلاق أرناب إنابزيرتدين البراقع في أنفاق لندن! ولا شك في أن كل هذا سيُكشف عنه في محاكمة صدام حسين، «الحرّة والعادلة»، التي ستجرى قريباً في «العراق الجديد».

كل ذلك سيُكشف عنه... باستثناء الفصل الذي كنا سنُعلم فيه كيف زوّدت الولايات المتحدة وبريطانيا صدام حسين بالمال والمعونات المادية حين كان يرتكب اعتداءات قاتلة ضدّ الأكراد والشيعية العراقيين. وكلُّه سيُكشف عنه... باستثناء الفصل الذي كنا سنُعلم فيه أن تقريراً من ١٢ ألف صفحة قدّمته حكومة صدام حسين إلى الأمم المتحدة قد أخضع لرقابة الأمم المتحدة لأنه يورد قائمة بأربع وعشرين شركة أميركية سبق أن اشتركت في برنامج العراق ما قبل حرب الخليج لإنتاج أسلحة نووية وتقليدية (وهذه الشركات تشمل: بكتل، ودوپونت، وإيستمان كوداك، وهوليت باكارد، وانترناشونال كومبيوتر سيستمز، ويونيسيس).

«تحرّر» العراق. فلقد أخضع شعبه، و«حرّرت» إذن، أسواقه. وهذا هو نشيد الليبرالية الجديدة: «حرّروا الأسواق، وطُرّ على الشعب!»

لقد خصّصت الحكومة الأميركية وباعت قطاعاتها كلها من الاقتصاد العراقي. وأعيدت كتابة السياسات الاقتصادية والقوانين الضرائبية. وصار بمقدور الشركات الأجنبية اليوم أن تشتري ١٠٠٪ من الشركات العراقية، وأن تصدر الأرباح إلى خارج العراق. وهذا انتهاك فاضح للقوانين الدولية التي تحمّل عمل أي قواتٍ محتلةٍ، وهو من بين الأسباب الرئيسة للمسرحية المُنْتَكَسَة [المسلوقة] على عجلٍ التي «سُلّمت» فيها السلطة إلى «حكومة عراقية مؤقتة» وبانتهاء عملية تسليم العراق إلى الشركات المتعددة الجنسية، لن تشكّل جرعة طفيفة من الديمقراطية الحقيقية أيّ ضرر - بل الحقّ أنّها قد تكون «علاقات عامة» جيدة للنسخة الشركانية من «لاهوت التحرير»، المسمّى «الديموقراطية الجديدة».

لا غرابة أن سبّب بيع العراق بالمزاد تدفقاً على المَعْلَف. فقد ربحت شركات مثل بكتل وهالبرتون - والأخيرة ترأسها ذات يوم نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني - عقوداً هائلة من أجل «إعادة البناء». وإنّ نبذة تعريفية مختصرة عن أيّ من هذه الشركات ستعطينا فهماً أولياً لكيفية عملها جميعاً - لا في العراق وحده بل في العالم كلّ. فلنقل إنّنا اخترنا بكتل لمجرد أنّ هالبرتون «الصغيرة المسكينة» تتعرض للاستجواب لمغالاتها في تسعير المحروقات المصدرة إلى العراق، ولعقودها من أجل «ترميم» الصناعة النفطية العراقية لقاءً ثمنٍ باهظٍ جداً: ٢,٥ بليون دولار.

الحقّ أنّ «مجموعة بكتل» وصدّام حسين من المعارف القديمة في مجال البزنس. وكثيراً من معاملتهما أنجزها دونالد رامسفيلد نفسه (لا غيره). وفي العام ١٩٨٨، بعد أن قصّف صدام حسين آلاف الأكراد بالغازات، وقبعت بكتل عقوداً مع حكومته بهدف بناء مصنع كيماوي لاستخدامات ثنائية في بغداد.

تاريخياً، كانت لمجموعة بكتل - وما تزال - ارتباطات حميمة لا يُمكن الفكك منها بمؤسسة الجمهوريين [في أميركا]: بل يُمكنكم عدّ بكتل وإدارة ريغان - بوش فريقاً واحداً. فقد كان وزير الدفاع السابق، كاسپر واينبرغر، مستشاراً عاماً لبكتل. وكان نائب وزير الطاقة السابق، ديلبو كينيث دايفيس، نائب رئيس بكتل. وأما رئيس الشركة، ريلي بكتل، فهو في «مجلس الرئيس للصادرات». ثم إنّ جاك شيهان، وهو جنرال متقاعد في البحرية، نائب رئيس عالي المنصب في بكتل، وعضو في «مجلس السياسة الدفاعية الأميركية». وأخيراً، فإنّ وزير الخارجية السابق جورج شولتز، وهو في مجلس مديري مجموعة بكتل، كان رئيس المجلس الاستشاري لـ «لجنة تحرير العراق». وحين سألته نيويورك تايمز إن كان يُقلقه تضارب المصالح بين الوظيفتين، قال: «لا أعتقد أنّ بكتل ستستفيد بوجه خاصّ من ذلك [المقصود: غزو العراق]. ولكنّ إذا كان هناك عمل برسم الإنجاز، فإنّ بكتل هي من الشركات التي تستطيع القيام به.»

لقد مُنحت بكتل عقوداً لإعادة إعمار العراق بقيمة تُفوق بليون دولار، وتشمل عقوداً لإعادة بناء مصانع توليد الطاقة واللواحب الكهربائية ومصادر المياه وأنظمة التصريف ومرافق المطار... ناهيكم بالأبواب الدوّارة. وكلّ هذه الأعمال - لو لم تأت نتيجة لسفك الدماء - كانت ستكون مضحكة بعد معرفتنا بالعلاقة الحميمة بين بكتل والإدارة الأميركية.

بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كان تسعة من أصل ثلاثين عضواً من «مجموعة سياسة الدفاع الأميركي» مرتبطين بشركات مُنحت عقوداً في مجال الدفاع بقيمة ٧٦ بليون دولار. لقد مضى الوقت الذي كانت فيه الأسلحة تُصنّع من أجل خوض الحروب؛ فالحروب الآن تُصنّع من أجل بيع الأسلحة.

وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ أسهمت «مجموعة بكتل» بمبلغ ٢,٣ بليون دولار لدعم حملات انتخابية لصالح الجمهوريين والديموقراطيين على حدّ سواء. ومنذ عام ١٩٩٠ حصلت على أكثر من ألفي عقد حكومي تُبلّغ قيمتها أكثر من ١١ بليون دولار. ألا ترون أنّ ذلك ربح لا يصدق مقارنة بقيمة الاستثمار الأصلية؟!

ولـ «بكتل» آثارٌ حول العالم كلّ. وذلك هو معنى الشركة المتعددة الجنسية.

فلقد جَذَبَتْ مجموعةٌ بَکْتَل انتباهَ العالمِ أوَّلَ الأمرِ حينَ وَقَعَتْ عقداً مع هوغو بانزر، الديكتاتور البوليفي السابق، من أجل خصخصة المياه في مدينة كوتشابامبا* . وكان أول ما فعلته بَکْتَل هو رفعُ سعرِ المياه. فما كان من مئات آلاف الناس الذين لم يستطيعوا دفعَ فواتيرِ بَکْتَل إلاّ التظاهرُ في الشوارع. وشلَّ إضرابٌ عارمٌ حركةَ المدينة، فأعلنت الأحكامُ العرفية. وعلى الرغم من أنّ بَکْتَل أُجبرَتْ في النهاية على الهروب من مكاتيبها، فإنّها ما زالت حالياً تُفاوض الحكومة البوليفية من أجل أن تعطى هذه الأخيرة دفعةً بملايين الدولارات مقابلَ خسارة الشركة لأرباحٍ محتملة بسبب خروجها من السوق. وهذا، كما سنرى، سيتحوّل إلى لعبةٍ مرغوبةٍ من قبل الشركات.

أما في الهند، فبَکْتَل إلى جانب جنرال إلكتریک هما المالکان الجدیدان لمشروع «أنرون» للطاقة، السّيء الصیت، والمینتِ حالياً. وقد كان عقدُ أنرون، الذي یُلزم قانونياً حكومةَ ولاية ماهاراشترا بأن تدفعَ لأنرون مبلغاً يساوي ۳۰ بليون دولار، هو أضخمُ عقدٍ وَقَع في تاریخ الهند. ولم تكن أنرون تُشعرُ بالخجل من التبججِ بملايين الدولارات التي سبق أن صرّفتها من أجل «تعليم» السياسيين والموظفين الهنود. إنَّ عقدَ أنرون في ماهاراشترا، وقد كان أوَّل مشروع طاقة «معجل» لشركةٍ خاصةٍ في الهند، بات يُعرفُ بأنه أضخمُ عملية احتيال في تاریخ البلاد (وبالمناسبة كانت أنرون من المساهمين الآخرين الکبار في حملة الحزب الجمهوري). فقد كانت الكهرباء التي أنتجتُها أنرون باهظة الثمن إلى حدِّ أنّ الحكومة قررتُ أنه سيكون من الأرخص ألا تشتري الكهرباء بل أن تدفعَ لأنرون التكاليفَ الإلزاميةَ الثابتة المنصوصَ عليها في العقد. وهذا يعني أنّ حكومة أحدٍ أفقر البلدان في العالم كانت تدفعُ شركةَ أنرون ۲۲۰ مليون دولار أميركي سنوياً من أجل... ألا تُنتجَ الكهرباء!

الآن، وبعد أن توقفتُ أنرون عن الوجود، تُقاضي كلُّ من بَکْتَل وجنرال إلكتریک الحكومةَ الهندية لكي تدفعَ لهما ۵،۶ بليون دولار أميركي. وهذا المبلغ لا يشکّل وإنّ كسراً ضئيلاً من مجموع المبلغ الذي استثمرته الشركتان (أو أنرون) في المشروع. ومن جديد، فإنّ ذلك المبلغ [الذي تطالب به الشركتان الحكومةَ الهندية] یستند إلى تقرير الأرباح التي كانتا ستجنيانیه من المشروع لو تحقّق. ومن أجل أن أعطيكم فكرةً، فإنّ ۵،۶ بليون دولار مبلغٌ يفوق قليلاً ما تحتاجه حكومةُ الهند سنوياً لمخطط ضمان توظيفِ فلاحيّ يقدمُ أجوراً دُنیا لملايين الناس الذين يعيشون حالياً في فقر مدقع، وقد سَحَقَتْهم الديونُ والترحيلُ وسوءُ التغذيةِ الزمنة ومنظمة التجارة العالمية. إنّها بلادٌ يُدفع فيها المزارعون الغارقون في الديون إلى الانتحار، لا بالمئات بل بالآلاف! إنّ اقتراح «مخطط ضمان

توظيفِ فلاحيّ» يتعرّض لسخرية طبقة أصحاب الشركات في الهند لكونه [في زعمهم] مَطلَباً غيرَ معقول وطوباوياً يَطرحه اليسارُ «المجنون» والقويُّ مؤخراً. وهم يسألون بسخرية: «من أين يأتي المال؟» ومع ذلك، فإنّ أيّ حديث عن فسخِ عقد سيءٍ مع شركة معروفةٍ بفسادها، مثل أنرون، يتلقاه الشكّاكون أنفسهم وأنفاسهم تكاد تتقطع [قلقاً] على هرب الرساميل والمخاطر الرهيبة التي قد تُنجم عن «خلق أجواء استثمارة سيئة». الجدير ذكره أنّ جلسات التحكيم بين بكتل وجنرال إلكتریک وحكومة الهند تجري الآن في لندن. وأمام الشركتين أسبابٌ للأمل في النجاح: فوزيرُ المالية الهندي، الذي كان عاملاً أساسياً في الموافقة على العقد الكارثي مع أنرون، عاد إلى بلاده بعد أن عمل بضعة سنواتٍ مع صندوق النقد الدولي. وهو لم يعدُ إلى بلاده فقط، بل حصلَ أيضاً على ترقيّة: إنّهُ الآن نائبُ رئيس «لجنة التخطيط».

فكّروا في هذا الأمر: إنّ الأرباح النظرية لمشروع واحد من مشاريع هذه الشركات يكفي لتقديم مئة يوم عمل سنوياً، بالحدِّ الأدنى للأجور، إلى ۲۵ مليون شخص، أي إلى ما يفوق شعبَ أستراليا بخمسة ملايين. إنّ هذا هو حجمُ الهول الذي تشكّله النيوليبرالية.

بل إنّ حكاية بكتل تسوءُ أكثر. ففي ما لا يُمكن وصفُه إلاّ بالعمل العديم الضمير، نجحتُ بكتل (حَسبماً تُكتبُ نعومي كلاين) في مقاضاة العراق الذي مرّفته الحرب للحصول على «تعويضات الحرب» و«الأرباح المضیعة»، ومُنحتُ ۷ ملايين دولار!

إذن، لا تهتمُّوا، يا مَنْ ستستخرجون من قسم الإدارة، بالدخول إلى جامعتي هارفرد أو هارتون. فأمامكم «دليلُ المدير الكسول إلى نجاح الشركات»:

أولاً: إملاؤا مجلسَ إدارتكم بموظفين حكوميين ذوي مناصب عليا. بعد ذلك، املاؤا الحكومةَ بأعضاء من مجلس إدارتكم. أضيفوا نفطاً وحركوا. وحين لا يستطيع أحدٌ أن يميّز نهايةَ عمل الحكومة من بداية عمل شركتكم، تواطوا مع حكومتكم على مدِّ ديكتاتور وحشي لبلدٍ غنيّ بالنفط بالتجهيزات والسلاح. غُضِّموا النظرُ عنه فيما هو يُقتل شعبه. إغلوا برفق. في هذه الأثناء، إجمعوا بضعة بلايين دولار من عقود مع الحكومة، ثم تواطوا من جديد مع حكومتكم حتى تُسقط ذلك الديكتاتور وتُقصِ رعاياه، مستهدفةً بشكل خاصّ البنى التحتيةَ الضرورية، ولتقتل - في الأثناء - مئة ألف شخص. إنلقطوا عقوداً بقيمة بليون دولار أخرى أو نحوها لـ «إعادة بناء» البنى التحتية المهذّمة. ومن أجل تغطية نفقات السفر والطوارئ، قاضوا البلدَ المدمر للتعويض عن الأرباح المضیعة منه. أخيراً،

* - للتفصيل، راجع مقال شفيق عسل في هذا الموضوع، الأراب، عدد ۳/۴/۲۰۰۳، ص ۹۷. (المترجم)

نوعاً: اشتروا محطة تلفزيون، بحيث يُمكنكم في الحرب التالية أن تُعرضوا خردواتكم وتقنية أسلحتكم وهي تتنكر في زيّ «التغطية الإخبارية» لأحداث الحرب. وأخيراً، أخيراً حقاً، أقيموا جائزة لحقوق الإنسان باسم شركتكم. وتستطيعون أن تُعطوا الجائزة الأولى للام تيريزا بعد أن توفيت؛ فلن تستطيع أن تُرفضها، ولا أن تجادلكم.

لقد أُجبر العراق، المغزُ والمحتلُّ، على دفع ٢٠٠ مليون دولار ثمناً لـ «التعويضات» وللأرباح المضئعة من أمام شركات مثل هالبرتون، وشلّ، وموبيل، ونستله، وبيبسي، وكانتاكي فرايد تشيكن، وتويز آر أس. هذا كله عدا ١٢٥ بليون دولار من الديون التي دَفَعَت العراق إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي كان متربصاً به كملك الموت، حاملاً برنامجاً لـ «التكييف الهيكلي» (مع أنه لم يعد متبقياً في العراق، كما يبدو، كثير من الهياكل برسم التكييف... باستثناء تنظيم «القاعدة» الوهمي).

في «العراق الجديد» دَشَنَت الخصخصة مجالات جديدة. فالجيش الأميركي بجند، بصورة متزايدة، مرتزقة خاصين للمساعدة على الاحتلال. وميزة المرتزقة أنهم حين يُقتلون لا يُحسبون في عداد القتلى من الجنود الأميركيين - وهذا يساعد على التلاعب بالرأي العام الأميركي المهم بشكل خاص في هذه السنة الانتخابية. كما خُصِصَت السجون. وخصَّص التعذيب. وقد رأينا إلى أين يقود هذا. ومن مفاتن «العراق الجديد» الجرائد التي تُغلق، ومحطات التلفزة التي تُقصف، والمراسلون الذين يُقتلون. هذا وقد فَتَحَ الجنود الأميركيون النار على جموع من المتظاهرين العزل، فأردوا العشرات منهم. والمقاومة الوحيدة التي استطاعت الحياة إنما هي بجنون ووحشية الاحتلال نفسه. أو ثمة مكان لمقاومة علمانية، ديموقراطية، نسوية، غير عنفية في العراق؟ ليس ثمة مكان لها، حقاً.

ولذلك تقع علينا، نحن الذين نعيش خارج العراق، مهمة خلق تلك المقاومة المستندة إلى الجماهير؛ المقاومة العلمانية، اللاعنافية، ضد الاحتلال الأميركي. فإن فشَلنا في ذلك، فإننا نجازف بأن نسمع لفكرة المقاومة بأن تُختطف وتدمج بالإرهاب، وسيكون ذلك أمراً محزناً لأنهما ليسا الشيء ذاته.

ما معنى السلام في هذا العالم الوحشي، **إذن**، والمعسكر، والمُشركت؟* ما معنى السلام في عالم أنتج فيه نظام محصن من أنظمة الاستيلاء والمصادرة وضعاً باتت فيه الدول الفقيرة، التي نهبتها أنظمة كولونيالية طوال عقود، مدينة حتى أذنيها للدول التي نهبتها، وعلى هذه الدول الصغيرة أن تدفع تلك الديون بمعدل ٢٨٢

* - هذه ترجمتي لـ corporatized. (الترجم)

بليون دولار في العام؟ ما معنى السلام في عالم يفوق مجموع ثروات أصحاب البلايين فيه الـ ٥٨٧ الناتج المحلي المشترك لأقفر ١٣٥ بلداً في العالم؟ وما معنى السلام حين تحاول دولاً غنية تدفع معونات لمزارعها بمقدار بليون دولار يومياً أن تُجبر دولاً فقيرة على تخفيض معونات لمزارعها هي؟

ما معنى السلام للناس في العراق المحتل، وفلسطين، وكشمير، والتيب، والشيشان؟ أو لشعب أستراليا الأصلي؟ أو للأوغونيين في نيجيريا؟ أو للأكراد في تركيا؟ أو للداليت والأديفاسيين في الهند؟ ماذا يعني السلام لغير المسلمين في البلدان الإسلامية، أو للنساء في إيران والسعودية وأفغانستان؟ ماذا يعني الملايين يُقتلون من أراضيهم بسبب السدود ومشاريع «التنمية»؟ ما معنى السلام لفقراء يُسلبون سلباً حثيثاً من مواردهم، وليست حياتهم اليومية إلا معركة شرسة من أجل الماء والمأوى والبقاء على قيد الحياة - والأهم - من أجل شيء من الكرامة؟

بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً، السلم هو الحرب!

إننا نعلم جيداً جداً من يستفيد من الحرب في زمن الإمبراطورية. لكن علينا أيضاً أن نسال أنفسنا، وبأمانة، من يستفيد من السلام في زمن الإمبراطورية؟ إن الأتجار بالحرب جريمة، بيد أن الحديث عن السلام من دون الحديث عن العدالة قد يُصبح بسهولة دعوة إلى نوع من الاستسلام. كما أن الحديث عن العدالة من دون إزالة القناع عن المؤسسات والأنظمة التي تؤيد الظلم أمر بالغ النفاق.

إنه لمن السهل أن نلوم الفقراء على فقرهم. من السهل أن نؤمن بأن العالم محشور في لولب متصاعد من الإرهاب والحرب. لكن هذا هو ما يسمع للرئيس الأميركي بأن يقول: «أنت إنما مَعنا وإما مع الإرهابيين.» غير أننا نعلم أن هذا خيار زائف. فنحن ندرك أن الإرهاب ليس إلا خصخصة للحرب، وأن الإرهابيين هم [تجار] في السوق الحرة للحرب (free marketers of war). فهؤلاء يُعتقدون أن الاستخدام الشرعي للعنف ليس امتيازاً «للدولة» وحدها.

لأمر خادع أن نَصَعَ تمييزاً أخلاقياً بين وحشية الإرهاب التي لا توصف، والمذبحة العشوائية التي تقود إليها الحرب والاحتلال. فالعنفان كلاهما غير مقبول. ولا نستطيع أن نؤيد أحدهما وندين الآخر.

المساءة الحقيقية هي أن معظم الناس في العالم واقعون في الشرك: بين هول السلم المزعوم، ورعب الحرب. هذان هما المنحدران السحيقان اللذان يحصراننا من كل جانب. والسؤال هو: كيف نَصَع من هذا الصدع بينهما؟

العالمي»، ليست كافية. بل يجب أن تكون هناك أفعالٌ هادفةٌ من أفعال العصيان المدني الحقيقي، ذات النتائج الحقيقية. قد لا نستطيع أن نكبس زراً فنستحضر ثورةً، إلا أن هناك أموراً متعددة نستطيع القيام بها. مثلاً، بإمكانكم أن تُعدُّوا قائمةً بالشركات التي أفادت من اجتياح العراق، ولديها مكاتبٌ هنا في أستراليا. بإمكانكم أن تُشيروا إليها بالاسم، وأن تُقاطعوها، وتحتلُّوا مكاتبها، وتُجبروها على وقف أعمالها. فإذا نجح ذلك في بوليفيا [تجربة كوتشابامبا]، فقد ينجح أيضاً في الهند. وقد يُجح في أستراليا. لِمَ لا؟

إن هذا اقتراحٌ صغيرٌ فحسب. ولكن تذكروا أنه لولجأ النضال إلى العنف، فسيضيعُ الرؤية والجمال والخيال. والأخطرُ من ذلك كله أنه سيهمشُ النساء ويجعلُ منهن ضحيةً في النهاية... في حين أن نضالاً سياسياً لا تكون النساءُ في صميمه، وفوقه، وتحتَه، وضمينه، ليس نضالاً على الإطلاق.

النقطة الرئيسية هي أن على الجميع أن يَشترك في المعركة. وقد عبَّر المؤرِّخُ الأميركيُّ الرائعُ هوارْدُ زِنُّ عن ذلك بالقول: «إنك لا تستطيع أن تكون محايداً في قطارٍ يجرى.»

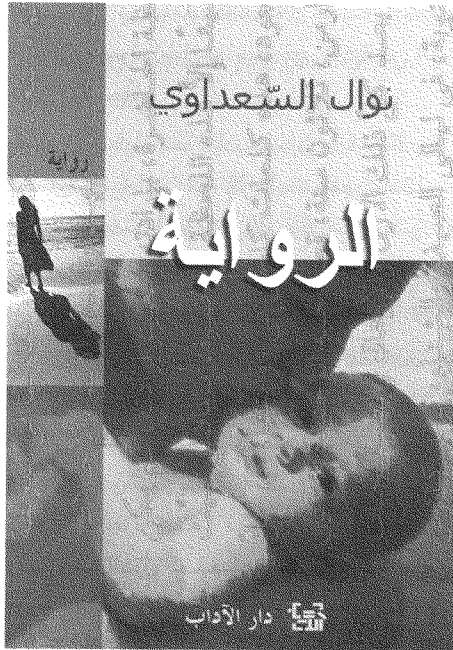
سيدني

بالنسبة إلى مَنْ كان منكم في وضع جيد مادياً ولكنه غير مرتاح معنوياً، فإنَّ الأسئلة الأولى التي عليه أن يطرحها على نفسه هي التالية: «هل تريد حقاً أن تصعدَ من ذلك الصُّدْعِ؟ إلى أيِّ مدى أنتَ على استعداد للصعود؟ وهل غدا الصُّدْعُ [أو البقاء فيه] أكثرَ راحةً ممَّا ينبغي؟»

فإذا كنتَ تريد حقاً أن تصعد، فإليك أخباراً جيدةً وأخباراً سيئةً.

الأخبارُ الجيدة هي أن حزبَ التقدم بدأ الصعود منذ مدة، وهم في منتصف الطريق إلى القمة. فثمة آلاف الناشطين عبر العالم يكدون ويجهدون لإعداد مواطئ القدم وتأمين الحبال لتسهيل عمل البقية ممَّا. وليس ثمة دربٌ واحدٌ إلى فوق، بل هناك مئات من الطرق لفعل ذلك. وهناك مئات المعارك التي تُخاض في العالم، وهذه المعارك تحتاج إلى مهارتكم وعقولكم ومواربكم. لا معركةٌ غير ذات معنى، ولا نصرٌ ضئيلاً أكثر ممَّا يجب!

أما الأخبار السيئة فهي أن التظاهرات الملوثة، والمسيرات عند نهاية الأسبوع، والرحلات السنوية إلى «المنتدى الاجتماعي



أحدثت الرواية غضباً عارماً.

الفتاة في الثالثة والعشرين من عمرها، مجهولة الأب، ليست لها أسرة ولا شهادة ولا بطاقة مختومة. كانت تلك هي روايتها الأولى، تكتبها بقلمها دون أن تكون كاتبة، دون أن تقرأ أساطير الأنبياء ولا الشعراء ولا الأدباء. لم يندرج اسمها ضمن الكاتبات.

قوامها مشقوق من طول المشي سعياً وراء الرزق، يركز على عمود فقري صلب. تقاطيع وجهها بارزة حادة من شدة النحافة، منحوتة في عظام قوية كالصخرة...